

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠٢**

الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ٣٠/١٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة نكوانا – ماشاباني	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد ماماديياروف
	ألمانيا	السيد أيك
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد إيساو
	الصين	السيد ليو غوي جين
	غواتيمالا	السيد روداس ميلغار
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين





تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن (S/2011/805)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/13)

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/20)

استؤنفت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد باكستان ترحيبا حارا بكم، سيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن. ومثلما نتمنى لكم ولوفدكم زيارة مثمرة، نهنئ بحرارة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي بمناسبة مرور مائة عام على تأسيسه. وفي ضوء ذلك، لا غرو أن يكون بيان الرئيس زوما محط انتباه باعتباره حقق إنجازاً عظيماً في أفريقيا. وينبغي أن يُنظر إلى دوره في الاتحاد الأفريقي بوصفه فتحا تاريخيا. ونشكر أيضا الأمين العام بان كي – مون على تقريره الوافي حقاً (S/2011/805) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها عن أفريقيا. كما نشكر وزراء خارجية أذربيجان وكولومبيا وغواتيمالا وكينيا، فضلا عن مفوض الاتحاد الأفريقي، على مشاركتهم وعلى بياناتهم الهامة. ونرحب أيضا بالممثلين الذين قدموا من ألمانيا والبرتغال وتوغو والصين وفرنسا للمشاركة في مناقشة اليوم.

ما برحت أفريقيا تتحدى منتقديها، ليس فقط بإحرازها التقدم ولكن بإلزام نفسها بمواجهة تحديات السلام والأمن، بما في ذلك بناء الجسور مع المجتمع الدولي والإقليمي. ونشيد بمبادرة بناء العصر الحسنة التوقيت التي اتخذتها جنوب أفريقيا لإجراء مناقشة بشأن العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. إن المشاركة الرفيعة المستوى تعكس بالضرورة الاهتمام الوثيق الذي توليه القيادة الأفريقية لتلك الروابط. ففي نهاية الأمر، هذه هي الأمة التي أعطت للعالم مفهوم القانون الانتقالي، ثم صانت سلميا سيادة القانون على نحو يمكن أن تتعلم منه البشرية.

ولن يكتمل مشروع هذا المنتدى اليوم من دون التنويه بالمثال العظيم الذي قدمه الرئيس نلسون مانديلا والأسقف ديزموند توتو. تلكم قيادة عالمية من الطراز الأول.

ترتبط آسيا وأفريقيا بروابط تاريخية وروابط صداقة قوية. فقد شهدت أوائل القرن العشرين قيام حركات ملهمة على نحو متبادل تطالب بالاستقلال في شبه القارة الآسيوية الجنوبية وتناضل من أجل الحرية في أفريقيا. والدعم القوي الذي قدمته باكستان للقضاء على الاستعمار في أفريقيا معروف جيداً. وقد أصبحت القارتان اليوم شريكتين في جهود إحلال السلام وتحقيق التنمية والازدهار لشعبيهما. على العالم أن يحيط علماً بأن ٧٠ في المائة من التجارة العالمية سترتبط شواطئنا في المستقبل.

أحيي حكمة أفريقيا وحصافتها، ففي حين تقوم معظم المنظمات الإقليمية فقط على الاعتبارات الاقتصادية والتجارية، نجد أن أفريقيا قد خطت خطوات كبيرة في اعتبار تحدي السلام والأمن مسؤولية جماعية. ويجسد الاتحاد الأفريقي تلك الروح الرائدة.

في غضون عشر سنوات من تأسيسه، أنشأ الاتحاد الأفريقي صرحا متينا للسلام في أفريقيا، متمثلاً في الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. يقوم الهيكل على مؤسسات مثل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للسلام، وفريق الحكماء، والقوة الاحتياطية الأفريقية وإطار الاتحاد الأفريقي للإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وهناك مجموعة من المنظمات دون الإقليمية تعزز ذلك الهيكل أكثر.

لقد طور الاتحاد الإفريقي تدابير علاجية محددة لطيف كامل من حلقات دورة الصراع. وتستخدم القارة طائفة واسعة من الأدوات المتاحة في طقم أدوات السلام والأمن الدولية، تتراوح ما بين الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة إلى الاضطلاع النشط بحفظ السلام وبناء السلام والعمليات السياسية المحفزة. ويمكن للعالم أن يتعلم من ذلك. لقد لجأت أفريقيا اليوم لجوءا حكيماً لطيف واسع من طرائق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المتوخى في

الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة – وهي من الممارسات التي تستحق أن يقتدي بها المجلس.

يضيف التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن قيمة إلى عمل كلتا المنظمتين، وبخاصة في الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. يحدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع الأمم المتحدة العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على المستوى الاستراتيجي. وتوفر مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة الأساس الإداري لتلك الشراكة. ومن الجدير بالذكر أن موقف أفريقيا التوافقي والموحد من أجل تحسين التمثيل في مجلس الأمن، الذي هو مطلب شرعي، من شأنه أن يعزز في النهاية التعاون بين الهيئتين.

تتطور الاتصالات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما بين المجلسين، ببطء شديد لتصبح رؤية استراتيجية مشتركة في مجالي الوقاية والإدارة، ويتجلى ذلك في عدم إيجاد حلول للصراعات. ينبغي لتلك الرؤية أن تحسّن الاتساق السياسي من أجل مواجهة تحديات السلام والأمن. ولئن كان تنسيق تطوير رؤية استراتيجية مشتركة أمرٌ يحدث بالتدريج، فإننا نعتقد أن التركيز الاستهدافي الصريح على ثلاثة مجالات رئيسية من شأنه أن يعزز التعاون بين الهيئتين.

أولا، ينبغي بذل جهود لضمان أن تسفر الآلية التشاورية السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للسلام عن صياغة مواقف واستراتيجيات متماسكة. ويمكن للمجلسين أن يفعلا ذلك بعقد تبادلات غير رسمية بصورة أكثر تواترا، وخصوصا بين رئاستيهما. ويتعين تكرار مثل هذه التبادلات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة، وكذلك بين الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي تحديدا، لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية الخمس، وجميعها ذات صلة بأفريقيا.

ثانيا، سيكون التفاعل المنتظم مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا حاسما بالنسبة لإيجاد قواسم مشتركة في قراراتها ذات الصلة بالسلام والأمن، وبالتالي ضمان تنفيذها على نحو سلس. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن بالفعل عن نوايا واضحة في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/1). ويتمثل التحدي في ترجمة النوايا إلى أفعال.

وأخيرا، يمكن الاستفادة من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن – مثلما أشار الرئيس زوما أيضا – بتحديد الأولويات بصرامة في مجالات بناء القدرات المحلية. ومع مراعاة أن معظم أعمال الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالسلام والأمن مبنية على أحكام الفصل السادس المتعلقة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، يمكن للمنظمتين تحديد المجالات الهامة للتعاون في بناء القدرات وفي تدابير الوساطة والتحكيم وغيرها من التدابير المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية.

ويتمثل مجال ممكن آخر للتعاون في إصلاح القطاع الأمني. وقد أعد الاتحاد الأفريقي إطار سياسات مفصلا لإصلاح هذا القطاع لتنفيذه، ويجب أن تدعمه الأمم المتحدة. وسيكون من المهم أيضا توسيع خطاب تعاون الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بما يتجاوز أعمال مجلس الأمن ليشمل مسائل مثل ممارسات التجارة العادلة والأمن الغذائي والبيئي والاستثمار في مؤسسات الحكم.

أود أن أختتم بالقول إن باكستان، بصفتها دولة مراقبة في الاتحاد الأفريقي وبلدا يسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقته، ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع مناقشة اليوم. فمن مجموع قرابة ٠٠٠ ١٠ من حفظة السلام

الباكستانيين في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، يؤدي ٩ ٠٠٠ منهم مهامهم في أفريقيا. ونحن نرى في سيادة السلام والاستقرار في أفريقيا سلامتهم وعودهم إلى الوطن سالمين في نهاية المطاف. ونرى في التقدم الاقتصادي لأفريقيا فرصا للجنوب العالمي بأسره، بما في ذلك باكستان.

ونأمل أن تسفر مناقشة اليوم والمشاركة الرفيعة المستوى فيها، إلى جانب مشروع القرار الذي سيُعتمد في وقت لاحق (S/2012/25)، عن زيادة تجسيد طرائق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتمهيد سبيل التعاون البناء. وباكستان تفخر اليوم بأنها من مقدمي مشروع القرار الهام المعروض على المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر وفد جنوب أفريقيا على تنظيم مناقشة اليوم. كما أريد أن أسجل شكري الشخصي الخالص لكم، سيدتي الرئيسة، وللرئيس جاكوب زوما على رئاسة هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على بياناتهم القيمة. وحضور العديد من الشخصيات الرفيعة المستوى من العواصم يشهد على أهمية مناقشة اليوم.

ونحن نقدر مبادرة وفد جنوب أفريقيا بتنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المعنيين في سياق التحضير لجلسة اليوم. فقد بينت بعبارات واضحة الخطوات المطلوبة من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وينعكس ذلك أيضا في مشروع القرار المعروض على المجلس لاعتماده اليوم (S/2012/25)، والذي نتشرف بالاشتراك في تقديمه.

يتعلق قرابة ثلثي البنود النشطة على جدول أعمال المجلس بأفريقيا. ويقضي المجلس نحو ثلاثة أرباع وقته في مناقشة القضايا الأفريقية. وبالتالي، لن يكون من قبيل المبالغة القول إن نجاح جهود هذا المجلس في أفريقيا سيحدد بدرجة كبيرة فعاليته إجمالا في تنفيذ الدور المسند إليه بموجب الميثاق باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يهمنا أن نستمع إلى أفريقيا ومنظماتها بحيث لا تكون أنشطة المجلس مبنية على أساس احتياجات أفريقيا فحسب، ولكن أن تكمل أيضا أنشطة البلدان والمنظمات الأفريقية. وسيمكن التعاون مع أفريقيا أيضا المجلس من العمل في ظل فهم أفضل للحالة على أرض الواقع، وهو ما من شأنه إثبات ملكية أفريقيا للحلول وتعزيز السلام والأمن الدائمين في القارة الأفريقية.

وفي الواقع، فإن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعترف بأهمية المنظمات الإقليمية ودورها في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ويوفر الميثاق أيضا إطارا عريضا لتعاون المجلس مع المنظمات الإقليمية. ولذلك، نؤيد تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونعتقد أنه ينبغي أن تستند هذه الشراكة إلى منظورات استراتيجية وتشغيلية طويلة الأجل، تراعي التكامل بين مكامن القوة التي تملكها المنظمتان. وينبغي أن يكون التركيز على بناء قدرات الهيكل الأفريقي للسلام والأمن بحيث يصبح الاتحاد الأفريقي شريكا أكثر فعالية وقدرة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والذي ينبغي أن ييسر التعاون المنهجي وواسع النطاق بين المنظمتين. ونتوقع أن يقيم المكتب على وجه السرعة هياكل رسمية للتفاعل مع مختلف هيئات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. والخطوات الأخرى، مثل الحوار السنوي بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمين العام

لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي المستمر منذ ١٠ سنوات والروابط بين أمانتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، هي أيضا موضع ترحيب ومن شأنها أن تيسر التشاور المنتظم.

أثبت الاتحاد الأفريقي بالفعل وبما لا يدع مجالا للشك قدرته على التصدي للمشاكل الأفريقية. فقد يسر فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي الحوار بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ونواصل دعم جهوده من أجل إحلال السلام والأمن في دارفور من خلال العملية السياسية في دارفور. وبالمثل، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي الركيزة الأساسية للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في الصومال. وقد ساعدت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى حد كبير على تحسين الحالة هناك، بما في ذلك من خلال برامج الرعاية المجتمعية.

وإذا ما أردنا نجاح هذه البعثات وغيرها من البعثات المشتركة التي سيجري تنفيذها مستقبلا، فمن الضروري أن يكون هناك تفاهم أفضل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وينبغي للمجلس أن يكون أكثر استعدادا لتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في المجالات البالغة الأهمية المتمثلة في الموارد المالية وعناصر مضاعفة القوة وعناصر دعم القوة، وفقا لاحتياجات البعثات.

وإذا أردنا للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يكون فعالا ودائما، فمن الضروري ألا يعتمد المجلس نهجا انتقائيا لهذا التعاون. وينبغي ألا تقتصر الشراكة على المجالات الملائمة للمجلس، بل يتعين توسيعها أيضا لتشمل المجالات التي قد تكون هناك اختلافات فيها، وأن تكون مبنية على الاحترام المتبادل. وهذا يستلزم تغييرا في العقليات وفي النهج ويتطلب توسيع العضوية الدائمة لجعل المجلس معبرا عن حقائق الواقع المعاصر وزيادة تمثيل البلدان النامية، بما فيها تلك الواقعة في أفريقيا. وهذا لن يجعل المجلس أكثر تمثيلا فحسب، ولكن سيعزز أيضا قدرته على التصدي بنجاح للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم.

لقد أضفت الهند الطابع المؤسسي على تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، إدراكا منها لدور الاتحاد في التعامل مع القضايا الأفريقية، ليس تلك المتعلقة بالسلام والأمن فحسب، بل القضايا ذات الصلة بالمسائل الاجتماعية والتنمية أيضا. وأود أن أشير هنا إلى الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء مانموهان سينغ إلى أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١١ للمشاركة في اجتماع القمة الثاني لمنتدى أفريقيا – الهند، مما يدل على أهمية علاقاتنا مع الدول الأفريقية. ونظرا لتشابه أهدافنا مع أهداف الاتحاد الأفريقي، فقد زاد اجتماع القمة تعميق الشراكة الإنمائية بين الهند والاتحاد الأفريقي، وكذلك التعاون في مجال السلام والأمن.

لقد ساهمت الهند بمليوني دولار في عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – منها ١,٥ مليون دولار من خلال الاتحاد الأفريقي – دون أي محاذير. وتقدم الهند أيضا خطوط ائتمان بقيمة ٥ مليارات دولار في السنوات الثلاث المقبلة لمساعدة أفريقيا على تحقيق أهدافها الإنمائية. وستقدم الهند هذا العام مبلغ إضافي قدره ٧٠٠ مليون دولار لإنشاء مؤسسات جديدة وبرامج للتدريب، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته. وتقدم الهند أيضا ٢٢ ٠٠٠ منحة دراسية في مختلف مجالات بناء القدرات للمواطنين الأفارقة خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠١١–٢٠١٤.

ومن شأن جميع هذه الأنشطة تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وأن تساعد المجلس أيضا في التعامل مع القضايا الأفريقية، في إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي.

السيد لوليشكي (المغرب): السيدة الرئيسة، أود في البداية، أن أعرب لكم عن شكرنا على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة على مشاركته الفعلية في مداولاتنا.

لقد جعل المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية، الاستقرار وإنجاز التنمية في القارة الأفريقية على رأس أولويات سياسته الخارجية، منتهجا في ذلك سبيل التعاون والتضامن لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تعرقل التنمية الشاملة في قارتنا، وفي الوقت نفسه، ومنذ انضمامه إلى الأمم المتحدة، التزم المغرب بالإسهام في تحقيق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، سواء منها ما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو ما يرتبط بالتعاون من أجل التنمية المستدامة أو بضمان احترام حقوق الإنسان وتطويرها.

وبحكم هذا الالتزام المبكر والمستمر أفريقيا ودوليا، شارك المغرب بكل جدية في الدفع بكل الجهود الصادقة من أجل تكثيف التعاون بين منظمتنا وقارتنا الأفريقية في احترام تام لاختصاصات وخصوصيات كل من الشريكين. وفي هذا الإطار أسهم بلدي بإيجابية في الجهود الدولية والإقليمية لحل العديد من النزاعات، كما شارك بشكل مستمر في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، خصوصا منها المتواجدة في أفريقيا. وبنفس الإيمان، واكبت المملكة المغربية مسارات الانتقال الديمقراطي في العديد من الدول الأفريقية. وأسهمت وتسهم في توطيد استقرارها عبر تعاون فعال في ميادين حيوية لتنميتها المستدامة. واعتبارا للعلاقة الترابطية بين التنمية الاقتصادية وتحقيق السلم والأمن، فقد سعى المغرب إلى دعم المسار التنموي في أفريقيا عن طريق تقوية العلاقات التجارية والاستثمارات الاقتصادية، أو عن طريق التكوين وإنجاز المشاريع الهادفة.

ولا يجادل أحد في الدور الثمين الذي تضطلع به المنظمات والتجمعات دون الإقليمية في تحقيق الطموحات القارية والجهوية، وخصوصا في قارتنا الأفريقية. وهذا ما يبرز تشبثنا بالمشروع المغاربي واستعدادنا المتواصل لتفعيله في أقرب الآجال خدمة لاستقرار وازدهار الدول الخمس التي تكونه.

وإيمانا منه بضرورة تعزيز وتطوير منابر التشاور والتنسيق بين الدول الأفريقية، أنشأ المغرب بالتعاون مع دول أفريقية شقيقة تجمع الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، هدفه دعم العمل المشترك وتقاسم الخبرات في مجالات متعددة كالتنمية البشرية والمستدامة ومكافحة الجريمة المنظمة.

إن تحقيق الأهداف المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية، خصوصا في مجال السلم والأمن الدوليين، يستوجب استحضار الاعتبارات الأساسية التالية.

أولا، الوضوح في الرؤية واحترام مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية.

ثانيا، المسؤولية الأولية لمجلس الأمن في الاضطلاع بحفظ السلم والأمن الدوليين. ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة دعا مجلس الأمن إلى تشجيع الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن، في ظل الاحترام التام لباقي مقتضيات الميثاق.

ثالثا، التشاور والتقييم المشترك بين الطرفين بما يضمن تحاشي أي منافسة من شأنها أن تعيق أو تؤخر حل أي نزاع أو فض أي خلاف.

رابعا، اندراج منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية في استباق الخلافات والنزاعات والعمل على تفادي تفاقمها.

خامسا، التصدي للأسباب العميقة للتراعات والتغلب على نزعات الانفصال وعدم الاستقرار والإرهاب. فالأمم المتحدة بكافة أعضائها وأجهزتها مدعوة إلى تقوية دعمها لجهود التنمية الشاملة، وإلى الإسهام في نجاح الإصلاحات والانتقال الديمقراطي والحوكمة الجيدة.

سادسا وأخيرا، في الحالات التي تستدعي اهتمام أكثر من منظمة جهوية، أظهرت التجربة ضرورة التشاور بين هذه المنظمات فيما بينها وكذا بينها وبين المنظمة الأممية. ذلك أن تواصلا من هذا القبيل يؤمن تفادي ازدواجية الجهود إن لم أقل تنافسيتها وبروز المنظمة الأكثر تأهيلا والأكثر جدارة لمعالج الحالة المعينة.

إن المغرب الأفريقي، الذي يعتز بعلاقاته التاريخية والوطيدة مع أشقائه في القارة، يبقى من هذا الموقع مستعدا للدفع بكل الجهود الأممية الرامية إلى توطيد أمن واستقرار الدول الأفريقية في احترام تام لاستقلالها وسيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، كما يبقى مستعدا للإسهام الفعال والتلقائي في أي جهد يسعى إلى مكافحة تحديات الإرهاب والقرصنة وآفة المخدرات التي تتكاثف للمساس بسلامة أشقائنا، خصوصا في منطقة الساحل والصحراء والقرن الأفريقي.

وأخيرا، سيدتي الرئيسة، أود أن أثير انتباهكم وانتباه الأمانة العامة إلى النص العربي لمشروع القرار المعروض علينا، والذي طالته الكثير من النقائص، حيث أن أجزاء منه قد بترت، ونتمنى تدارك هذا الأمر، بصفة عاجلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إثيوبيا بصفتها رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيدة سينيغيورغيس (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك على تقديم مذكرة المفاهيم (S/2012/20) وعلى إتاحة الفرصة أمام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للاشتراك في هذه المناقشة الهامة جدا.

وأود أن أثني، في السياق نفسه، على الأمانة العامة لتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن (S/2011/805).

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتنظيمه مناقشة بشأن الموضوع نفسه في بداية الأسبوع في أديس أبابا. كما نشيد بمفوضية الاتحاد الأفريقي لإصدارها تقريرا شاملا عن هذه الشراكة الهامة للغاية. ولا ريب أن الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا كان حقا حدثا هاما للغاية، لأنه أتاح لنا الفرصة لمضاعفة عزمنا على تعزيز شراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة استنادا إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن مبادئ التكامل والتفويض وتقاسم الأعباء والمزايا النسبية والمرونة.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي التام للبيانين اللذين أدلى بهما المفوض لعمامرة والسيد موزس ويتانغولا.

وفي رأينا أن هذه المناقشة جاءت في الوقت المناسب – وقت تبذل فيه أفريقيا جهودا جبارة لمعالجة العجز عن تحقيق السلام والقصور الأمني، على الصعيدين القاري ودون الإقليمي، عبر الهيكل الأفريقي للسلم والأمن.

ومما يشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مستوى التعاون القائم بين الأمم المتحدة من ناحية، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، مثل الهيئة الحكومية الدولية، من الناحية الأخرى. ونرحب أيضا بوجود نية للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز وتوثيق التعاون. ونلاحظ، مع التقدير، أنه تم اتخاذ خطوات كبيرة في

السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بحل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع والتعمير. ويقيناً، فقد تم ذلك بما يتفق مع الهدف الأسمى لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن والذي يتمثل في خلق زخم يعزز الجهود المبذولة لجعل أفريقيا أكثر تكاملا وسلاماً ورخاءً.

وفي هذا الصدد، فإن توقيع وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هي أمثلة توضيحية للتعاون القائم على المرونة والاستفادة المثلى من المزايا النسبية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في مجالات الوساطة الفعالة وحفظ السلام واستراتيجيات بناء السلام.

ونشدد دوماً في الهيئة الحكومية الدولية بدور الاتحاد الأفريقي ذي الأولوية المطلقة فيما يتعلق بشؤون السلام والأمن القاريين. وانطلاقاً من هذا الالتزام الثابت، فإننا نبذل كل جهد ممكن لتنسيق الجهود دون الإقليمية مع منظمتنا القارية. ويجب التأكيد على أنه يستحيل أن يعقد أي اجتماع للهيئة الحكومية الدولية، على أي مستوى كان وبغض النظر عن مدى حساسية المسائل المدرجة في جدول أعماله، دون مشاركة الاتحاد الأفريقي. وليس لدينا أي شك في أننا نستطيع، من خلال العمل معا، تحقيق نتائج تتجاوز ما يمكن أن يحققه أي منهما في حالة عمله بمفرده.

وعلى الرغم من العديد من التطورات الإيجابية، فإن التحديات المتعلقة بوضوح الولاية وعجز القدرات والتمويل المرن والحسن التوقيت والذي يمكن التنبؤ به لا تزال مسائل تثير القلق. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف المعنية الاشتراك في الأنشطة التي تهدف إلى التوصل إلى حلول مبتكرة ومجدية للعناصر الهامة اللازمة لتنفيذ هذه الشراكة الاستراتيجية بصورة شاملة وفعالة.

وإذ نؤكد على الحاجة إلى تعزيز هذه المكاسب، فإن من رأينا أنه ينبغي أن يدعم مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي، وأن يدعم من خلاله أيضاً، المنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية، استنادا إلى مبدأي التكامل والتفويض المنصوص عليهما في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن المنظمات القارية ودون الإقليمية هي في وضع أفضل بخصوص مبادرات السلام والأمن الإقليمية، نظراً لقربها الجغرافي ومعرفتها السياسية والثقافية بالظروف المحلية وخبراتها المشتركة. وبالتالي، ومن دون المساس بالولاية العالمية لمجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين، فإن المجتمع الدولي سيحقق فائدة كبيرة من إعطاء الدعم اللازم لتلك المؤسسات بغية تمكينها من صون السلم والأمن الإقليميين.

وفي هذا الصدد، يتعين بذل المزيد من الجهود لضمان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال التخطيط المشترك والتقييمات المشتركة لعمليات حفظ السلام في القارة. ويجب أن تسترشد هذه الجهود باحترام ولاية ومسؤوليات كل من المنظمتين، والسعي إلى أفضل تقسيم ممكن للعمل فيما بينهما.

أما ولاية مجلس الأمن فواضحة. فهو الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، غير أنه لا ينبغي أن يتعذّر تطبيق الفصل الثامن بالمرونة والحكمة اللازمتين، بهدف التصدي لأحد التحديات المشتركة. بل أن النتائج التي حققتها الهيئة الحكومية الدولية، عبر الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، في السودان والصومال وغيرهما من المجالات المتعلقة بالأمن الإقليمي دالة على ما يمكن تحقيقه في هذا الصدد. وبالتالي، نود أن نؤكد على

ضرورة تعزيز الأمم المتحدة لمثل هذه المبادرات الإقليمية وتسريع جهودها لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وهناك حاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لتفعيل الهيكل الأفريقي للسلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على نحو كامل، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية والنظام القاري للإنذار السريع.

وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المشاورات السنوية، من أجل بلوغ تلك الأهداف. وفي رأينا أنه ينبغي لتلك الاجتماعات أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الطرائق والوسائل اللازمة لإقامة شراكات استراتيجية عند معالجة مسائل محددة ذات اهتمام مشترك وشواغل متبادلة. وينبغي أيضا، في هذا الصدد، اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التنسيق على مستوى السياسات بين هذين الكيانين الهامين، ليس لتجنب المواقف المتعارضة فحسب، بل أيضا لتفادي ازدواجية الجهود.

وعلى المستوى العملياتي، تحتاج الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ضمان تكامل جهودهما، فضلا عن حاجتهما إلى معايير وجداول زمنية واقعية. وتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي وقدرته المؤسسية على تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها على نحو فعال يمثّل شرطا أساسيا لنجاح تلك الجهود. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يكفل الاتحاد الأفريقي قيادته وملكيته لهذه العملية. ويقتضي تحقيق ذلك مزيداً من الشراكات والشمول والقيادة الهادفة. ومن رأينا أن هناك مجالا في التعاون الجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدمج هذه العناصر الحيوية.

بيد أن أفضل نوايانا ستكون بلا قيمة إذا لم نوفر التمويل الكافي المرن الذي يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ومن الضروري أيضا تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بقوة توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ولكي نحفز مشاركة المنظمات الإقليمية بطريقة أكثر شمولاً، يجب علينا الاستعاضة عن العادات القديمة والحمائية المؤسسية باتباع نهج منفتح ومرن يتكيف مع الحالة المعيّنة التي نحن بصددها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تهنئتنا للأعضاء الجدد في المجلس وعن امتناننا البالغ لغابون ونيجيريا لتمثيلهما أفريقيا بهذا الامتياز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا بصفتها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقدير نيجيريا لجمهورية جنوب أفريقيا على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى استمراراً للحوار بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأود أن أؤكد دعم نيجيريا الثابت لتلك المبادرة الجديرة بالثناء. والرئيس جودلك جوناثان، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يقدر كثيراً الدعوة الموجهة إليه للاشتراك في مناقشة اليوم.

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون لقيادته والتزامه بالسلام والأمن في أفريقيا. وتقريره الشامل (S/2011/805)، الذي يضبط إيقاع مناقشة اليوم، يكتسي أهمية كبيرة لما تضمنه من اقتراحات ملموسة لتحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونعرب عن الامتنان لوزير خارجية كينيا، رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والمفوض لعمامرة لبياناتهما المستنيرة وآرائهما الثاقبة.

في ظل بيئة أمنية دينامية ومعقدة على نحو متزايد، لا نغالي بالتشديد على ضرورة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فقد ثبت أن جهود المنظمتين أساسية في معالجة تحديات السلام والأمن. ولذلك، نرحب بالإنجازات الهامة التي تحققت في العلاقة بين الهيئتين خلال العقدين الأخيرين. ونقدر بشكل خاص التعاون الأفقي والرأسي المتزايد بين المنظمتين وهيئاتهما ومؤسساتهما الرئيسية.

إن إطلاق فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلم والأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا والاجتماعات المنتظمة بين المكاتب كلها أثمرت وعززت التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويشجعنا أن اجتماعات فرقة العمل تمثل فرصاً قيمة للهيئتين للسعي إلى حلول دائمة لحالات الصراع في الصومال وكوت ديفوار والسودان وليبيا.

وحتى تكون الشراكة مستدامة واستراتيجية، يجب أن تبنى على أساس من وضوح التوجيه. وفي الواقع، فإننا نشارك الأمين العام رأيه بأن الشراكة ينبغي أن تقوم على الميزات النسبية وتكاملية الولايات والاستخدام الأمثل للموارد والقدرات.

ويجب أن نقر بأن التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يكتسي أهمية استثنائية بالنسبة للشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة ككل والاتحاد الأفريقي. وكعضو في مجلس السلم والأمن حالياً، وقد انتهت ولايتنا للتو في مجلس الأمن، فإننا ندرك تماماً الدور المركزي الذي تضطلع به الهيئتان في صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن الاجتماعات التشاورية المنتظمة بينهما ليست مستصوبة فحسب، بل إنها أساسية الأهمية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، وتحت رئاسة نيجيريا، التقت المنظمتان في نيويورك حيث اتفقتا على إطار محدد وطرائق محددة للاجتماعات التشاورية السنوية بينهما. وتلك خطوة جيدة إلى الأمام. ونتوقع تقدماً نوعياً على أساس هذا التفاهم ومناقشات فعالة بشأن المسائل الموضوعية، لا المسائل الإجرائية فحسب، خلال الاجتماعات التشاورية في المستقبل.

وحفظ السلام في أفريقيا جزء أساسي وحيوي لصون السلام والأمن الدوليين، الذي يتحمل المجلس مسؤوليته الأساسية. وبالتأكيد، هذا هو المجال الرئيسي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بل والمجال الذي يحمل بين طياته أكبر التحديات.

وعندما يضطلع الاتحاد الأفريقي بعملية لحفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة، فإنه يواجه تحديات متعددة من حيث التمويل والتجهيز بالمعدات ودعم البعثة. وكثيراً ما تتجاوز تلك المطالب موارده وقدراته على الاستجابة الفعالة. والدروس المستفادة من حلقة العمل التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزز الرأي بأنه ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه فيما يتعلق بتخطيط البعثات وبلورة عقائدها وسياساتها وتفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية.

أما فيما يتعلق بالصومال، ففي حين نرحب بجهد الأمم المتحدة لزيادة إسهامها من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة في مقديشو، نعتقد أن توفير الدعم الخفيف والثقيل على السواء لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيكون وسيلة واقعية لتثبيت المكاسب الأمنية الأخيرة. وفي نهاية المطاف، ستكون عملية حفظ سلام كاملة وقوية للأمم المتحدة هي العلاج لانعدام الأمن والقرصنة والتحديات الإنسانية في ذلك البلد.

أما بالنسبة لدارفور، فإن توقيع اتفاق الدوحة يوفر دفعة لمجلس الأمن لإعطاء موافقته على عقد عملية دارفور السياسية، وهو ما يطالب به الاتحاد الأفريقي.

وقد أقرت عدة وفود في بياناتها صباح اليوم بأن نجاح أي عملية لحفظ السلام يعتمد إلى حد كبير على الموارد المالية واللوجستية الكافية والمناسبة من حيث التوقيت. ومع ذلك، فإن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام ما زال يمثل تحدياً كبيراً. وكما يشير تقرير فريق برودي، ''ليس من الصعب تحديد خيارات التمويل'' (S/2008/813، الفقرة ٧).

والمشكلة مستمرة لأننا، نحن أصحاب الشأن، لم نتمكن من اعتماد البدائل المبتكرة البعيدة الأثر المطلوبة. والأطر الموجودة لم تؤدي حتى الآن إلى بناء استراتيجيات مستدامة لشراكة حفظ السلام.

وعلى المجلس أن ينظر في إقرار خيار تمويلي يضمن القابلية للتنبؤ والاستدامة والمرونة لتمويل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالموارد البديلة للتمويل التابع للاتحاد الأفريقي، والمنشأ في تموز/يوليه ٢٠١١ تحت رئاسة أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق. ونأمل في دعم هذا الفريق لإنجاز ولايته الهامة. كما يتعين إحراز تقدم أكبر في تنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرات.

وإذ نتطلع إلى شراكة استراتيجية أكثر، يجب أن تكثف المنظمتان استثمارهما في منع نشوب الصراع والوساطة وبناء السلام. وترى نيجيريا أن استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية، كأنظمة الإنذار المبكر والوساطة، أساسية الأهمية لتحقيق السلام والأمن في القارة. ولهذا السبب، سعينا إلى معالجة موضوع منع نشوب الصراع خلال رئاستنا لمجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6360).

لقد سعى الاتحاد الأفريقي جاهداً خلال العقد الماضي إلى بناء إطار ناجع للوقاية والاستجابة، من خلال فريق الحكماء ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما قطعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوات كبيرة في هذا المضمار، من خلال التنفيذ المطرد لإطارها لمنع نشوب الصراع، بما في ذلك مجلس حكمائها، وبعثاتها لتقصي الحقائق والدعم الانتخابي ونظم الإنذار المبكر.

وأهم من ذلك، أن المنظمتين قامتا بتطوير آليات قوية لحفظ السلام. ولا بد من دعم هذا العمل الأساسي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بقرارات تتخذ في إطار الأمم المتحدة. ولهذا، ترحب نيجيريا بجهد كل من الأمم المتحدة وأمانة الاتحاد الأفريقي لبلورة مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الإطار للوساطة في أفريقيا انطلاقاً من الدروس المستفادة في كينيا ودارفور والصومال وغينيا - بيساو.

ونغتنم هذه الفرصة لندعو الى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إعداد قرارات لا تتصدى لتحدياتنا المتأصلة فحسب، بل أيضا تدفع بنا نحو استيفاء تطلعاتنا المشتركة لبناء عالم أكثر سلاما. ومن المؤكد أن ذلك هدف يمكن تحقيقه إذا دعم بإقامة شراكة أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، الوارد في الوثيقة S/2012/25. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت المملكة المتحدة من فورها مؤيدة للقرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) لأننا على اقتناع بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في السعي لصون السلام والأمن في أفريقيا وغيرها من الأماكن. وتسلم المملكة المتحدة على وجه الخصوص بالإسهام الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها، وتثني على التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

ومع ذلك، نحن نعتقد أن ذلك التعاون، وإن كان مهما من حيث المبدأ، ينبغي ألا يقام على حساب أولية مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين أو على حساب قدراته العملية للتصدي السريع والفعال لأي تهديد للسلام والأمن الدوليين.

ونشعر بالأسف لأن الطريقة المتعجلة التي جرى بها التفاوض على نص القرار خلفت بعض حالات الغموض المحتملة بشأن تلك المسائل. ولذلك أود أن أوضح موقف المملكة المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يشير النص في الفقرة ٦ إلى التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي الحالات حيث نعتبر التعاون مناسبا، فإنه لا يمكن أن يقام إلا في سياق أولية مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ويستدعي التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تركيزا على الاتصال والتشاور في الوقت المناسب وتجنب اتخاذ الإجراءات المحددة مسبقا وغير المرنة في مواجهة التحديات المتنوعة والملحة.

وتؤيد المملكة المتحدة جهود زيادة تعزيز العلاقات بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.